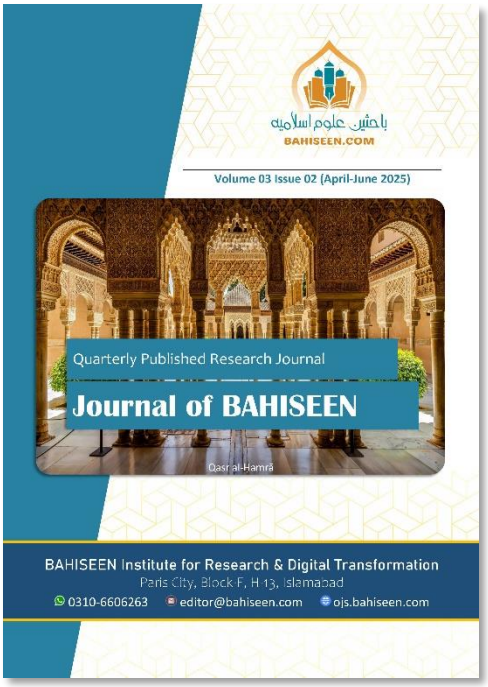

Title
Journal of BAHISEEN
Issue
Volume 03, Issue 02,
April -June 2025
ISSN
ISSN (Online): 2959-4758
ISSN (Print): 2959-474X
Frequency
Quarterly
Copyright ©
Year: 2025
Type: CC-BY-NC
Availability
Open Access
Website
ojs.bahiseen.com
Email
editor@bahiseen.com
Contact
+923106606263
Publisher
BAHISEEN Institute for
Research & Digital
Transformation, Islamabad

وجوه تقييد الجرح وأثرها على الرواية

The Aspects of Restricting Criticism and Its Impact on Narration

Bakht Shaid
Lecturer, Government College of Management Sciences, Swabi
Email: bakhtshaid@gmail.com
Dr. Hafiz Muhammad Sani
Dean Faculty of Arabic and Islamic Studies,
Federal Urdu University, Karachi
Email: maani@fuuast.edu.pk

Abstract

Hadith scholars may judge some narrators as weak, which is known as **"Jarh" (criticism or discrediting a narrator).** This criticism can be **absolute**, where a narrator is deemed weak in all of their narrations, making all their transmitted hadith unreliable. However, criticism can also be **restricted (jarh muqayyad)**—meaning scholars limit their judgment based on specific times, circumstances, or individuals. In such cases, a narrator might be considered weak only in certain narrations or under particular conditions, rather than in all of their reports.

The **restricted (muqayyad) criticism** in hadith sciences is divided into five categories:

1. **Criticism restricted by specific times**—a narrator may be deemed reliable during certain periods but weak in others.
2. **Criticism restricted by places**—a narrator may be trustworthy when narrating in one location but unreliable in another.
3. **Weakening a narrator's memory but validating their written transmissions**—meaning their narration from memory is unreliable, but their hadith recorded in books are accepted.
4. **Criticism of a narrator in relation to specific teachers** may be accurate when narrating from some teachers but weak when narrating from others.
5. **Weakening a narration when the narrator combines multiple teachers in the chain**—but considering it reliable if they narrate from each teacher separately.

This article explores these five aspects of **restricted (muqayyad) criticism** with examples, demonstrating their application in hadith evaluation. It provides specific cases where scholars categorized narrators based on time, place, memory, teachers, and chain structure, helping refine authenticity assessments.

Keywords: Criticism, Narrator, Restricted (Muqayyad)

الحمد لله الأحد الصمد الذي ليس كمثله شيء، وهو السميع البصير أحمده حمد من أقر بربوبيته، وأذعن لعظمته أحاط بالأشياء علما، وأحصى كل شيء عددا، خالق الخلق ومدبر الأمر، منزل القرآن العظيم على نبيه محمد صلى الله عليه وسلم، اصطفاه وارتضاه، وختم به الرسل وقرن طاعته بطاعته، إذ يقول عز وجل في محكم كتابه: {أطيعوا الله وأطيعوا الرسول} . وقال عز وجل: {من يطع الرسول فقد أطاع الله} فبلغ ما أمر به. أما بعد:فقد قال تعالى: {إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ}.[1]

وهذا الحفظ يشمل القرآن والسنة. فأما القرآن فقد هيأ الله عز وجل أسباب حفظه على يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم، إذ كان عليه الصلاة والسلام يقرأ ما أُنزل إليه من القرآن على أصحابه فيحفظونه، وكان يأمر أيضاً بكتابة ما يُنَزَّل عليه منه في حينه، فَحُفِظَ القرآن في الصدور وفي السطور في عهده صلى الله عليه وسلم وتواتر نقله عنه صلى الله عليه وسلم.

وأما السنة فقد نهى النبي صلى الله عليه وسلم في أول الأمر أن يكتب عنه شيء غير القرآن، ثم أذن في الكتابة بعد ذلك، فكتب بعض الصحابة أحاديث في صحف، ولكن هذه الكتابة لم تكن شاملة، وإنما اقتصرت على بعض الأحاديث، وكان جلُّ اعتمادهم في رواية الحديث على الحفظ، ولله الحكمة البالغة في ذلك، فقد شاء الله عز وجل أن تحفظ السنة النبوية بجهود علماء الحديث ورواته، إذ قَيَّضهم الله سبحانه وتعالى لذلك، فقامت في القرون الثلاثة الأولى نهضة علمية فريدة، شملت أقطار العالم الإسلامي في ذلك الوقت، ونشأت علوم تفتخر الأمة الإسلامية بها، بل انفردت بها عن غيرها من الأمم، كان لها أثر عظيم في حفظ السنة النبوية، فمن تلك العلوم: علم الإسناد، وعلم الجرح والتعديل.

وقد عنت الأمة الإسلامية بالقرآن والسنة عناية فائقة من حفظهما والتدبر والفقه فيهما. أما القرآن الكريم فقد تكفل الله سبحانه لحفظه: قال تعالى: {إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون} [2]

وأما السنة المطهرة فمن وسائل حفظه، والتي هي ميزة لهذه الأمة الإسلامية: استعمال الإسناد في رواية الحديث النبوي والتاريخ الإسلامي لمعرفة الصدق من الكذب. بينما الأمم السابقة لم تتنبه إلى أهمية الإسناد. فالأمة الإسلامية استعملت الإسناد في الحديث النبوي في النصف الأول من القرن الأول الهجري. وأول من استعمل الإسناد بالمعنى المصطلح هو ابن سيرين (ت 110هـ) كما قال ابن رجب: "ابن سيرين أول من انتقد الرجال وميّز الثقات من غيرهم."[3]

وقد مشى العلماء الذين جاءوا بعدهم على دربهم وطريقتهم حيث احتاطوا في قبول الأخبار وفتشوا الأسانيد ووضعوا قواعد لجرح الرواة وتعديلهم، حتى يقفوا على صدق الراوي من كذبهم، حتى في القرن الثالث توسع هذا العلم وازدهر وبلغ منتهاه وسمي بعلم الجرح والتعديل، وذلك لتمييز الصادق من الكاذب والضابط من الواهي، والموثوق به من المطعون فيه ، والحافظ من الغافل[(4)]. وحرّروا القواعد لقبول الأحاديث أو ردها، وهي قواعد هذا الفنّ.

وقد اعتنى أئمة هذا الفن من أهل الحديث بالعناية بأحاديث النبي – صلى الله عليه وسلم – وكان لهم في ذلك طرق ومناهج ساروا عليها، ومن هذه الطرق ما يسمى بنقد الرجال الذي يتتبع فيه الأئمة حال الراوي، وهل هو من الثقات الحفاظ أو من الضعفاء، وقد استعملوا ألفاظاً وجملاً لنقد الرواة، ثم الجرح قد يكون مطلقاً وقد يكون مقيداً، وفي هذا المقال يبحث عن الجرح المقيد ووجوه تقييده، ويشتمل البحث على مبحثين:

المبحث الأول: التعريف بالمصطلحات

المبحث الثاني: وجوه تقييد الجرح

وأسأل الله تعالى التوفيق والسداد.

المبحث الأول: التعريف بالمصطلحات

الوجوه: جمع وجه، يقول ابن منظور الأفريقي:

"ووَجْهُ الكلام السبيلُ الذي تقصده به."[5]

والمقصود منها هنا: جوانب تقييد الجرح.

التقييد:

"هو ضد الإطلاق، (المختار أن المطلق) ويسمى اسم جنس كما مرّ. (ما) أي لفظ (دلّ على الماهية بلا قيد) من وحدة وغيرها فهو كلي."[6]

وأما المقيد: فهو ما يقابل المطلق. فيقال فيه:

"هو ما دل لا على شائع في جنسه، فتدخل فيه المعارف والعمومات كلها."

أو يقال في حده: "هو ما دل على الماهية بقيد من قيودها، أو ما كان له دلالة على شيء من القيود."[7]

الجَرْح: الفعلُ جَرَحه يَجْرَحُه جَرْحاً أَثَّرَ فيه بالسلاح . . . والاسم الجُرْح بالضم والجمع أَجْراح وجُرُوحٌ وجِراحٌ.[8]

و قال بعض فقهاء اللغة:

"الجُرْح، بالضم: يكون فِي الأَبدانِ بالحَديد ونَحْوِه؛ والجَرْحُ، بِالْفَتْح: يكون باللّسان فِي المعانِي والأَعراضِ ونحوِها. وَهُوَ المتداوَلُ بَينهم، وإِن كَانَا فِي أَصلِ اللُّغة بِمَعْنى وَاحِد."[9]

الجرح في الاصطلاح:

"وصف الراوي في عدالته أوضبطه بما يقتضي تليين روايته أو تضعيفها أو ردَّها."[10]

وعرفه بعض أهل العلم:

"رد الحافظ المتقن رواية الراوي لعلة قادحة فيه أو في روايته من فسق أو تدليس أو كذب أو شذوذ أو نحوها."[11]

أنواع الجرح:

الجرح على نوعين: جرح مطلق و جرح مقيد.

فالجرح المطلق هو أن يُذكر الراوي بالجرح بدون قيد، و يكون فيه هذا القدح بكل حال، كما يقال فى الراوى بانه ضعيف أو كاذب، أو ساقط وغيرها.

والجرحُ المقيَّد: أن يذكر الإمامُ الراوي بالجرح بالنسبة لشيء معيَّن من شيخ، أو طائفة أو مكان أو نحو ذلك.

يقول ابن رجب الحنبلي:

"القسم الثاني في ذكر قوم من الثقات، لا يذكر أكثرهم غالباً في أكثر كتب الجرح وقد ضعف حديثهم: إما في بعض الأوقات، أو في بعض الأماكن، أو عن بعض الشيوخ."[12]

و يقول الشيخ عبد العزيز بن محمد العبد اللطيف:

"والموصوف بما يقتضي تضعيف روايته لا يخلو تضعيفه من ثلاث حالات هي:

الأولى: أن يكون تضعيفاً مطلقاً فهذا لا تقبل معه رواية الراوي عند تفرّده بها ولكن تتقوى بالمتابعة من مثله فترتقي إلى حسن لغيره.

الثانية: أن يكون تضعيفاً مقيداً بالرواية عن بعض الشيوخ أو في بعض البلدان أو في بعض الأوقات فيختص الضعف بما قُيد به دون سواه.

الثالثة: أن يكون تضعيفاً نسبياً وهو الواقع عند المفاضلة بين راويين فأكثر فهذا لا يلزم منه ثبوت الضعف المطلق في الراوي بل يختلف الحكم عليه بحسب قرينة الحال في تلك المفاضلة."[13]

وجوه تقييد الجرح:

وجوه تقييد الجرح خمسة، وفيما يلي أذكر تفاصيلها:

1. تجريحُ الراوي في بعض الأوقات دون بعض:

وهذا على أربعة أقسام:

القسم الأول: تضعيف حديث الراوي بعد التغيُّر وتصحيح حديثه قبل ذلك.

وهذا النوع من التغيُّر غالبًا ما يعتري الراوي في آخر عمُره فينقص حفظُه و يهم في الإسناد في اسم شيخه أو غيره، أو يُلقَّن فيتلقن.[14]

يقول ابن رجب الحنبلي:

"من يلتحق بالمختلطين ممن أضر في آخر عمره: ويلتحق بهؤلاء من أضر في آخر عمر هو كان لا يحفظ جيداً، فحدث من حفظه. أو كان يلقن فيتلقن. وقد ذكر أبو خيثمة: أن يزيد بن هارون كان يعاب عليه أنه لما أضر كان يأمر جارية له أن تلقنه الأحاديث من كتابه فيحدث بها."[15]

مثاله:

عبد الوهاب بن عبد المجيد الثقفي البصري:

اسمه ونسبه: "عبد الوهاب بن عبد المجيد بن الصلت بن عبيد الله بن الحكم بن أبي العاص الثقفي، أبو محمد البصري. وجده الحكم بن أبي العاص، أخو عثمان بن أبي العاص، ولهما صحبة."[16]

ميلاده ووفاته: ولد سنة ثمان ومائة، قاله: أحمد بن حنبل. أو سنة عشر، قاله: الفلاس.

شيوخه: حدث عن أيوب، وخالد الحذاء، ويحيى بن سعيد، وحميد الطويل، ويونس، وإسحاق بن سويد، وعبد الله بن عثمان بن خثيم، وجعفر بن محمد، ومالك بن دينار، وعوف، وهشام بن حسان، والجريري، وخلق.

تلامذته: روى عنه أحمد، وإسحاق، والفلاس، وقتيبة، ويحيى، وبندار، وعلي، ومحمد بن يحيى العدني، ومحمد بن يحيى الزماني، وعبد الرحمن رسته، ونصر بن علي، ويحيى بن حكيم، وخلق.[17]

أقوال العلماء فيه:

قال ابن الكيال:

"معدود في البصريين الحافظ أحد الأشراف ولجده الحكم صحبة . . . ثقة احتج به الشيخان وأطلق يحيى بن معين القول بتوثيقه إلا أنه قال اختلط بأخرة."[18]

وقال العجلي: ثقة.[19]

وقال الحافظ الذهبي:

"قال ابن المديني ويحيى: ثقة. وقال قتيبة: ما رأيت مثل هؤلاء الفقهاء الأربعة مالك والليث وعباد بن عباد وعبد الوهاب الثقفي. قلت: توفي سنة أربع وتسعين ومائة وله أربع وثمانون سنة رحمه الله تعالى. فيقال إنه تغير بأخرة."[20]

وقال سبط ابن العجمى:

"قال عقبة بن مكرم: كان قد اختلط قبل موته بثلاث سنين أو أربع. وقال: تغير وذكره العقيلي فقال: تغير في آخرة عمره. وذكره ابن الصلاح أيضا فيهم."[21]

وقال الحافظ المزى:

قال عثمان بن سعيد الدارمي: سألت يحيى بن معين، قلت: فالثقفي؟ قال: ثقة. . . وقال عباس الدوري عن يحيى بن معين: اختلط بأخرة. و قال عقبة بن مكرم العمي: اختلط قبل موته بثلاث سنين، أو أربع سنين.[22]

وقال ابن رجب: "ومنهم: عبد الوهاب بن عبد المجيد الثقفي البصري:أحد الحفاظ المشهورين. تغير حفظه في آخر عمره واختلط.

قال عقبة بن مكرم: كان عبد الوهاب الثقفي قد اختلط قبل موته بثلاث سنين أو أربع سنين. وقال أبو داود: جرير بن حازن وعبد الوهاب الثقفي تغيرا فحجب الناس عنهما."[23]

فالحاصل أن عبد الوهاب بن عبد المجيد الثقفي ثقة حافظ، ولكنه اختلط في آخر عمره، وذالك قبل موته بثلاث سنين أو أربع سنين. فهذا جرح مقيد بالتغير مع أنه حافظ، ومروياته قبل الاختلاط صحيحة، احتج به الشيخان.

القسم الثاني:

تصحيح حديث الراوي قبل اختلاطه، وتضعيفه بعد اختلاطه، والتوقُّف حيث لم يتبين ذلك:

تعريف الاختلاط لغة واصطلاحاً:

الاختلاط لغة : ماخوذ من الخلط، يقال: خَلَطَ الشيء بالشيء يَخْلِطُه خَلْطاً وخَلَّطَه فاخْتَلَطَ مَزَجَه واخْتَلَطا وخالطَ الشيءَ مُخالَطة وخِلاطاً مازَجَه[24]

اخْتَلَطَ فلانٌ: فَسَدَ عَقْلُه. واخْتَلَطَ عَقْلُه، إذا تغيَّرَ، فَهُوَ مُخْتَلِطٌ.[25]

واصطلاحا: "هو فساد العقل وعدم انتظام الأقوال والأفعال ; إما بخرف أو ضرر أو مرض أو عرض من موت ابن وسرقة مال، كالمسعودي، أو ذهاب كتب كابن لهيعة أو احتراقها كابن الملقن."[26]

والحاصل أن الاختلاط إما أن يكون بسبب داخلي كالمرض أو الضرر و غيرهما و إما بسبب خارجي كسرقة مال وذهاب كتب ونحوهما. كما قال الحافظ ابن حجر:

"إن كانَ سوءُ الحفظِ طارئاً على الرَّاوي؛ إمَّا لِكِبَرِه، أَو لذَهابِ بصرِه، أَوْ لاحتِراقِ كُتُبِه أَو عدَمِها، بأَنْ كانَ يعْتَمِدُها فَرَجَعَ إلى حفظِهِ فساءَ فهذا هو المخْتَلِطُ."[27]

حكمه:

ما رواه المختلط قبل الاختلاط فإنه يقبل وما رواه بعد الاختلاط فانه ينظر فيه ويتثبت، لأن المختلط وإن كان الغالب عليه عدم الانتظام في حالة الاختلاط لكنه قد يكون ثبتا ضابطا في بعض المرويات، فيتثبت في مروياته.

يقول الملا الهروي القاري:

"(وَالْحكم فِيهِ) أَي فِي الْمُخْتَلط أَو فِي حَدِيثه، (أَن مَا حدث بِهِ قبل الِاخْتِلَاط إِذا تميز) أَي لنا بِأَن علمنَا أَنه قبل الِاخْتِلَاط، وَإِلَّا فَهُوَ متميز فِي نَفسه، فَالْمَعْنى أَنه إِذا تميز عِنْد الْمُجْتَهد عَمَّا حدث بعد الِاخْتِلَاط، (قبل، وَإِذا لم يتَمَيَّز) أَي مَا حدث بِهِ، (توقف) بِصِيغَة الْمَجْهُول، (فِيهِ) أَي فِي حَدِيثه بِأَن لَا يقبل وَلَا يرد."[28]

مثاله: عطاء بن السائب الثقفي

ترجمة الراوي: عطاء بن السائب أبو محمد ويقال: أبو السائب الثقفي الكوفي، صدوق اختلط، مات سنة ست وثلاثين، أخرج له البخاري والأربعة."[29]

وفاته: توفي سنة ست وثلاثين ومائة. و كان ثقة. وقد روى عنه المتقدمون. وقد كان تغير حفظه بآخره واختلط في آخر عمره.[30]

شيوخه: روى عن النخعي، وأنس بن مالك، والحسن البصري، وأبي مسلم الأغر، السائب الثقفي، وسعيد بن جبير، وسعد بن عبيدة، وأبي وائل شقيق بن سلمة الأسدي، وعامر الشعبي وغيرهم.[31]

تلاميذه:

روى عنه: إسماعيل بن علية، وإسماعيل بن أبي خالد، وإبراهيم بن طهمان، وحماد بن سلمة، وحماد بن زيد، وسفيان بن عيينة، وسفيان الثوري، وشعبة بن الحجاج، وسليمان الأعمش، وخلق كثيرون.[32]

أقوال العلماء فيه:

يقول الإمام البخاري:

"قَالَ يَحْيَى القطان: ما سَمِعْتُ أحدا من الناس يَقُولُ فِي عطاء بْن السائب شيئاً فِي حديثه القديم، قِيلَ ليحيى: ما حدث سُفْيَان وشُعْبَة أصحيح هو؟ قَالَ: نعم إلا حديثين كَانَ شُعْبَة يَقُولُ: سَمِعَتهما بأخرة."[33]

ويقول ابن رجب:

"إن عطاء بن السائب كان في آخر عمره قد ساء حفظه، وذكر عن علي بن المديني عن يحيى بن سعيد قال: من سمع من عطاء بن السائب قديماً فسماعه صحيح إلا حديثين عن عطاء بن السائب عن زاذان، قال شعبة: سمعتهما منه بآخره."[34]

وقال أيضاً: "روى الحميدي عن سفيان قال: كنت سمعت من عطاء بن السائب قديماً ، ثم قدم علينا قدمه فسمعته يحدث ببعض ما كنت سمعته منه فيخلط فيه ، فاتقيته واعتزلته."[35]

ويقول السخاوي:

"قد صرح جماعة من الأئمة باختلاطه، كابن معين، ووصفه بعضهم بالاختلاط الشديد، لكن قال ابن حبان: إنه اختلط بأخرة، ولم يفحش حتى يستحق أن يعدل به عن مسلك العدول. وممن سمع منه قبل الاختلاط فقط حماد بن زيد، وأيوب، وسفيان ابن عيينة، وسفيان الثوري، وزائدة، وزهير، وشعبة، ووهيب، كما صرح به في الأول والأخير الدارقطني، وفي الثاني ابن المديني ويحيى بن سعيد القطان والنسائي والعقيلي، وفي الثالث والرابع الطبراني، وفي الخامس الحميدي، وفي السادس والسابع أحمد وابن معين وأبو حاتم والنسائي والطبراني، وكذا يحيى القطان، ولكنه استثنى حديثين سمعهما منه شعبة بأخرة عن زاذان، ومنهم حماد بن سلمة فيما قاله العقيلي والدارقطني وابن الجارود، وقال بعضهم: بعده. فالظاهر أنه سمع منه في الوقتين معا، وكذا سمع منه في الوقتين معا أبو عوانة فيما قاله ابن المديني وابن معين، وزاد أنه لا يحتج بحديث أبي عوانة عنه، وممن سمع منه بعده فقط إسماعيل بن علية وجرير بن عبد الحميد وخالد بن عبد الله الواسطي وابن جريج وعلي بن عاصم ومحمد بن فضيل بن غزوان وهشيم وسائر من سمع منه من البصريين في قدمته الثانية لها دون الأولى، وقد خرج البخاري في تفسير سورة الكوثر من صحيحه من رواية هشيم عنه حديثا واحدا، لكنه مقرونا بأبي بشر جعفر بن أبي وحشية أحد الأثبات، لم يخرج له في الأول شيئاً."[36]

والحاصل أن الأئمة متفقون على أن عطاء بن السائب كان قد اختلط في آخره، ثم بحثوا عن الرواة، وميزوا بين من روى عنه قبل الاختلاط كالثوري وغيره، ومن روى عنه بعده كجرير بن عبد الحميد، ومن روى عنه في الحالتين معاً كأبي عوانه، فمن روى عنه قبل الاختلاط فسماعه صحيح، ومن روى عنه في الحالتين معاً أو بعد الاختلاط فينظر فيه ويتثبت؛ لأن الغالب عليه عدم الانتظام، لكنه قد يكون ضابطاً في بعض المرويات، لذا ينظر إلى المتابعات والشواهد والقرائن.

القسم الثالث: من ساء حفظُه لكثرة المشاغل:

والمراد بسوء الحفظ أن لا يترجح جانبُ إصابتِه على جانِبِ خَطَئِهِ.[37] وكثرة المشاغل مثل القضاء.

حكمه:

حديثه القديم الذي رواه قبل سوء الحفظ مقبول، وما سواه ضعيف.

مثاله:

محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى

اسمه و نسبه: هو محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى الأنصاري ، أبو عبد الرحمن الكوفي الفقيه قاضي الكوفة.[38]

شيوخه: روى عن إسماعيل بن أمية، والأجلح بن عبد الله الكندي، والحكم بن عتيبة، وعامر الشعبي، وسلمة بن كهيل، ونافع، وعطاء بن أبي رباح، وغيرهم.

تلاميذه: روى عنه سفيان بن عيينة، وسفيان الثوري، وشعبة بن الحجاج، وعبد الله بن داود، وشريك بن عبد الله، وعبد الملك بن جريج، وغيرهم.[39]

أقوال العلماء فيه:

قال عبد الله بن أحمد بن حنبل، عن أبيه: "كان ابن أبي ليلى سئ الحفظ، مضطرب الحديث، كان فقه ابن أبي ليلى أحب إلينا من حديثه، في حديثه اضطراب."

وقال أبو حاتم: "محله الصدق، كان سئ الحفظ، شغل بالقضاء فساء حفظه، لايتهم بشيء من الكذب إنما ينكر عليه كثرة الخطأ، يكتب حديثه ولا يحتج به، وابن أبي ليلى والحجاج ابن أرطاة ما أقربهما."[40]

وقال شعبة: "أفادني ابن أبي ليلى أحاديث فإذا هي مقلوبة."[41]

القسم الرابع : ما تترجح مروياته المتأخرة علي مروياته المتقدمة:

هناك بعض الرواة الذين صرح فيهم الأئمة بأن مروياتهم المتاخرة مقبولة.

قال الدكتور عبد العزيز عبد اللطيف: وقد يرد ما يقتضي ترجيح المتأخر من مرويات الراوي على المتقدم منها.[42]

وقال الحافظ ابن حجر: "وهذا يقتضى أن حديث همام بآخره أصح ممن سمع منه قديماً، وقد نص على ذلك أحمد بن حنبل."[43]

قال الحسن بن علي الحلواني: سمعت عفان يقول: كان همام لا يكاد يرجع إلى كتابه ولا ينظر فيه، وكان يخالف فلا يرجع إلى كتابه، ثم رجع بعد فنظر في كتبه، فقال: يا عفان، كنا نخطئ كثيراً فنستغفر الله تعالى.[44]

2: تجريح الراوي في بعض الأماكن دون بعض :

الوجه الثاني من الجرح المقيد ما يتقيد بمكان دون آخر، هناك بعض الرواة الذين تقبل مروياتهم في بعض المواطن دون بعض، لأن في تلك الأماكن عرضت لهم حادثة أو أمر تغير بسببه الحكم عليهم.

وهذا الوجه على ثلاثة أقسام:

القسم الأول: من حدث عن أهل مصر أو إقليم فحفظ حديثهم وحدث عن غيرهم فلم يحفظ:

مثاله: إسماعيل بن عيَّاش الحمصي أبو عتبة:

قال الحافظ ابن رجب:"إذا حدث عن الشاميين فحديثه عنهم جيد، وإذا حدث عن غيرهم فحديثه مضطرب، هذا مضمون ما قاله الأئمة فيه، منهم أحمد، ويحيى، والبخاري، وأبو زرعة."[45]

القسم الثاني: من حدث عنه أهل مصر أو إقليم فحفظوا حديثه وحدث عنه غيرهم فلم يقيموا حديثه.

مثاله: محمد بن عبد الرحمن بن أبي ذئب:

قال الحافظ ابن رجب:

"ذكر مسلم في كتاب التمييز أن سماع الحجازيين منه يعني أنه صحيح قال: وفي حديث العراقيين عنه وهم كثير، قال: ولعله كان يلقن فيتلقن يعني بالعراق."

وقال مسلم: "إن ذكر الاستسعاء في العتق في حديث ابن عمر إنما رواه عن ابن أبي ذئب ابن أبي بكير، قال: وسماعه منه بالعراق فيما نرى، وأما ابن أبي فديك فلم يذكر عنه السعاية، وهو سماع الحجازيين."[46]

القسم الثالث: من حدَّث في مكان لم تكن معه فيه كتبُه فخلط، وحدث في مكان آخر من كتبه فضبط، أو من سمع في مكان من شيخ فلم يضبط عنه، وسمع منه في موضع آخر فضبط.

مثاله: معمر بن راشد، أبوعروة البصري، نزيل اليمن، كان ثقة ثبتاً فاضلاً إلا أن في روايته عن ثابت وعاصم بن أبي النجود والأعمش وهشام ابن عروة شيئاً، وكذا فيما حدث به بالبصرة.[47]

أقوال العلماء فيه:

قال الحافظ ابن رجب: "حديثه بالبصرة فيه اضطراب كثير، وحديثه باليمن جيد."[48]

والسبب في ذلك ما ذكره الإمام الذهبي:

"أنه قدم البصرة لزيارة أمه بعد أن استقر باليمن فلم تكن معه كتبه، فحدث من حفظه فوقع للبصريين عنه أغاليط."

قال أحمد في رواية الأثرم: "حديث عبد الرزاق عن معمر أحب إلي من حديث هؤلاء البصريين، كان يتعاهد كتبه وينظر باليمن، وكان يحدثهم بخطأ بالبصرة."[49]

وقال يعقوب بن شيبة: سماع أهل البصرة من معمر حين قدم عليهم فيه اضطراب؛ لأن كتبه لم تكن معه. فمما اختلف فيه باليمن والبصرة: حديث: أن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم كوى أسعد بن زرارة من الشوكة، رواه باليمن عن الزهري عن أبي أمامة بن سهل مرسلاً[50]، ورواه بالبصرة عن الزهري عن أنس.[51] والراجح مرسل.

ومنه: حديث: "إنما الناس كإبل مائة."

رواه باليمن عن الزهري عن سالم عن أبيه مرفوعاً[52]، ورواه بالبصرة مرة كذلك، ومرة عن الزهري عن ابن المسيب عن أبي هريرة رضي الله عنه.[53]

3. الوجه الثالث: تضعيف الراوي من حفظه وتوثيق روايته من كتابه:

هناك رواة لا يقبل حديثهم إذا حدثوا من الكتاب، وترد روايتهم إذا حدثوا من حفظهم.

حكمه:

هؤلاء الرواة إذا حدثوا من الكتاب يقبل حديثهم، وإذا حدثوا من الحفظ لا يقبل حديثهم.

مثاله: سويد بن سعيد الحدثاني

قال أبو زرعة: أما كتبه فصحاح، كنت أتتبع أصوله وأكتب منها، فأما إذا حدث من حفظه فلا.[54]

4. الوجه الرابع: تجريح الراوي في بعض شيوخه:

من الرواة من إذا حدثوا من بعض شيوخهم يقبل حديثهم، وإذا حدثوا من آخرين ترد روايتهم. فهم ثقات في بعض الرواة وضعفاء في آخرين.

مثاله: سماك بن حرب.

قال الحافظ ابن رجب أثناء سرده الثقات الذين ضعفوا في بعض شيوخهم:

"ومنهم سماك بن حرب، وقد وثقه جماعة، وخرج حديثه مسلم، ومن الحفاظ من ضعف حديثه عن عكرمة خاصة، وقال: يسند عنه عن ابن عباس ما يرسله غيره."[55]

وقال ابن المديني:

"رواية سماك عن عكرمة مضطربة، سفيان وشعبة يجعلونها عن عكرمة، وغيرهما يقول: عن ابن عباس إسرائيل وأبو الأحوص ومنهم من ضعف في آخر عمره وقال: كان يلقن حينئذ."[56]

5. الوجه الخامس: تضعيف الرواية إذا جمع الراوي في الإسناد عدداً من شيوخه دون ما إذا أفردهم:

بعض الرواة الثقات إذا أفردوا الشيخ في الرواية تقبل روايتهم، وإذا جمعوا بينهم في الإسناد لا يقبل. فهم ثقات في أنفسهم، ولكن لا يقبل جمعهم للرواة في الإسناد.

مثاله: حماد بن سلمة:

قال الحافظ أبو يعلى الخليلي:

"ذاكرت يوماً بعض الحفاظ فقلت: البخاري لم يخرج حديث حماد بن سلمة في الصحيح وهو زاهد ثقة؟ فقال: لأنه جمع بين جماعة من أصحاب أنس فيقول: حدثنا قتادة وثابت وعبد العزيز بن صهيب، وربما يخالف في بعض ذلك، فقلت: أليس ابن وهب اتفقوا عليه وهو يجمع بين أسانيد؟ فيقول: حدثنا مالك وعمرو بن الحارث والليث بن سعد والأوزاعي أحاديث ويجمع بين جماعة غيرهم؟ فقال: ابن وهب أتقن لما يرويه وأحفظ له."[57]

فهذا حماد بن سلمة ثقة ضابط، ولكن الإمام البخاري لم يخرج أحاديثه في صحيحه؛ لأنه يجمع بين الشيوخ في الإسناد، وعندئذٍ يخالف في بعض ذلك.

خاتمة البحث:

إن المحدثين كما يجرحون الرواة مطلقا كذالك قد يحكمون على بعض الرواة بالضعف مقيداً بالأزمان أو الأشخاص، أو الأماكن، وغيرها، وهذا ما يسمى بالجرح المقيد، وهذا الجرح لا يقدح في جميع مرويات الراوي، وإنما يؤثر في الجهات المجروحة فقط. وصلى الله تعالى على خير خلقه وأشرف رسله وعلى آله وصحبه أجمعين.

الهوامش

[1] الحجر:9

2 سورة الحجر الآية: 9.

3 شرح علل الترمذي (1/ 54). تحقيق: نور الدين عتر، طبع/1- دار الملاح. 1398هـ

[4] انظر: دراسات في الجرح والتعديل للدكتور ضياء الرحمن الأعظمي، ص 19_ 20) بتصرف. ط/ 4- 1419هـ مكتبة الغرباء الأثرية بالمدينة المنورة.

[5] لسان العرب، محمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري، دار صادر، بيروت، ط:1، (13/ 555)

[6] غاية الوصول في شرح لب الأصول، زكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا الأنصاري، (المتوفى: 926هـ)، دار الكتب العربية الكبرى، مصر، (ص: 85)

[7] إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول، محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني (المتوفى: 1250هـ)، المحقق: الشيخ أحمد عزو عناية، دار الكتاب العربي، ط:1، 1419هـ، (2/ 6)

[8] لسان العرب، محمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري، دار صادر، بيروت، ط:1، (2/ 422)

[9] تاج العروس، محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني، أبو الفيض، الملقّب بمرتضى، الزَّبيدي (المتوفى: 1205هـ)، المحقق: مجموعة من المحققين،دار الهداية، (6/ 337)

[10] ضوابط الجرح والتعديل، عبد العزيز بن محمد العبد اللطيف، (1/ 7)

[11] علم الجرح والتعديل للدكتور عبد المنعم (54/1)

[12] شرح علل الترمذي، أبو الفرج عبد الرحمن بن رجب الحنبلي، دراسة وتحقيق: همام عبد الرحمن سعيد، مكتبة الرشد، الرياض، (2/ 175)

[13] ضوابط الجرح والتعديل، عبد العزيز بن محمد العبد اللطيف، (1/ 8)

14 انظر: سيرأعلام والنبلاء 35/6 وشرح علل الترمذي للحافظ ابن رجب الحنبلي 752/2 وضوابط الجرح والتعديل للشيخ عبدالعزيزالعبد اللطيف(ص 79)

[15] شرح علل الترمذي، أبو الفرج عبد الرحمن بن رجب الحنبلي، دراسة وتحقيق: همام عبد الرحمن سعيد، مكتبة الرشد، الرياض، (2/ 194)، و انظر ايضاً ضوابط الجرح والتعديل للشيخ عبدالعزيزالعبد اللطيف، (ص 46)

[16] تهذيب الكمال في أسماء الرجال، يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف، أبو الحجاج، جمال الدين ابن الزكي أبي محمد القضاعي الكلبي المزي (المتوفى: 742هـ)، المحقق: د. بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط:1، 1400، (18/ 503)

[17] سير أعلام النبلاء، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد الذَهَبي، المحقق : مجموعة محققين بإشراف شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، (17/ 246)

[18] الكواكب النيرات في معرفة من اختلط من الرواة الثقات، أبو البركات محمد بن أحمد المعروف بـ " ابن الكيال"، المحقق : عبد القيوم عبد رب النبي، دار المأمون ـ بيروت، ط:1، 1981م، (ص: 314)

[19] الثقات، أبو الحسن أحمد بن عبد الله بن صالح العجلى الكوفى (المتوفى: 261هـ)، دار الباز، ط:1، 1405هـ، (ص: 314)

[20] تذكرة الحفاظ، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد الذهبي (المتوفى: 748هـ)، دار الكتب العلمية بيروت، ط:1، 1419هـ، (1/ 234)

[21] الاغتباط بمن رمي من الرواة بالاختلاط، برهان الدين الحلبي إبراهيم بن محمد، سبط ابن العجمي (المتوفى: 841هـ)، دار الحديث، القاهرة، ط:1، 1988م، (ص: 230)

[22] تهذيب الكمال في أسماء الرجال، يوسف بن عبد الرحمن المزي (المتوفى: 742هـ)، المحقق: د. بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط:1، 1400 (18/ 506)

[23] شرح علل الترمذي (2/ 191)

[24] لسان العرب، محمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري، دار صادر، بيروت، ط:1، (7/ 291)

[25] تاج العروس، محمّد بن محمّد، أبو الفيض، الملقّب بمرتضى، الزَّبيدي (المتوفى: 1205هـ)، دار الهداية، (19/ 267)

[26] فتح المغيث بشرح ألفية الحديث، شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن السخاوي (المتوفى: 902هـ)، المحقق: علي حسين علي، مكتبة السنة، مصر، ط:1، 1424هـ (4/ 366)

[27] نزهة النظر، أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (المتوفى: 852هـ)، مطبعة سفير بالرياض، ط:1، 1422هـ، (ص: 129)

[28] شرح نخبة الفكر، علي بن (سلطان) محمد، أبو الحسن نور الدين الملا الهروي القاري (المتوفى: 1014هـ)، دار الأرقم، بيروت، (ص: 537)

[29] تقريب التهذيب (ص: 391)

[30] الطبقات الكبرى، أبو عبد الله محمد بن سعد البغدادي المعروف بابن سعد (المتوفى: 230هـ)، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية – بيروت، ط:1، 1410 هـ (6/ 328)

[31] **تهذيب الكمال في أسماء الرجال (20/ 87)**

[32] **تهذيب الكمال في أسماء الرجال (20/ 88)**

[33] التاريخ الكبير للبخاري، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، الدكن (6/ 465)

[34] شرح علل الترمذي لابن رجب ، مكتبة الرشد، الرياض، (2/ 179)

[35] شرح علل الترمذي لابن رجب (2/ 181)

[36] فتح المغيث بشرح ألفية الحديث (4/ 368)

[37] نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر ت الرحيلي (ص: 129)

[38] تهذيب الكمال في أسماء الرجال (25/ 622)

[39] **تهذيب الكمال في أسماء الرجال (25/ 622الي 623)**

[40] تهذيب الكمال في أسماء الرجال (25/ 624، 626)

[41] التاريخ الكبير (1/ 162)

[42] ضوابط الجرح والتعديل 90

[43] تهذيب التهذيب، رقم الراوي، 107 (70/11)

[44] تهذيب التهذيب (11/ 70)

[45] شرح علل الترمذي، (773/2)

[46] شرح علل الترمذي، (780/2)

[47] تقريب التهذيب، (ص: 961)

[48] شرح علل الترمذي، (771/2)

[49] سير أعلام النبلاء، (12/7)

[50] أخرجه ابن ماجه في سننه، (رقم الحديث: 3509)

[51] أخرجه الترمذي في جامعه، (رقم الحديث: 2050، 390/4)، والحاكم في المستدرك (رقم الحديث: 4859، 207/3).

[52] أخرجه الترمذي في جامعه، (رقم الحديث: 2872)

[53]

[54] تاريخ بغداد، (229/9)

[55] شرح علل الترمذي، (796/2)

[56] العلل ومعرفة الرجال، (395/1)

[57] الإرشاد في معرفة علماء الحديث، (417/1)